«ممنوع التدخين».. ولكن أين؟

لا ندري!!!

■ لاندري ما الغرض من مناقشة وإقرار الكثير من القوانين المنظمة لشئون الحياة في بلادنا دون أن تجد لها طريقاً للتنفيذ!؟

قانون التدخين صدر منتصف العام الماضي وعلى ضوئه تبنت الكثير من المؤسسات والشركات الوطنية سيما منها المتخصصة بصناعة التبغ عمل ملصقات تحذر من اضرار التدخين تحت عنوان «ممنوع التدخين» وقامت بتوزيعها على مداخل المحلات وزجاج «الحافلات» والنتيجة «ملصقات» لا أكثر!؟

أعضاء مجلس النواب أصدروا القانون وانتهى دورهم.. ولكن ماذا عن دورهم الرقابي في متابعة تنفيذ القانون!؟.. الجواب بالطبع «مابش»!!..

لماذا هذا الاستهتار بالقوانين؟ وما الفائدة من اصدارها إن ظلت ملقاة على الرفوف؟ ومتى سيكون للقانون حساب في تفكيرنا!؟

مجرد أسئلة لاندري بالضبط من هي الجهة المعنية بالرد عليها؟

وقانون «المؤجر والمستأجر»

شاهد آخر على...!!

● قانون «المؤجر والمستأجر» هو أيضاً شاهد آخر على اللامبالاة والعشوائية المسيطرة على شئون الحياة..

المواطن ترقب كثيراً مناقشة مجلس النواب للقانون إلى أن تم اقراره، ولكن أين موقعه حالياً؟ ومتى سيتم اصداره بقرار؟ وهل سيلمس المواطنون «بركاته»!؟

أسئلة أخرى تبحث أيضاً عن جواب..

فمن سيرد عليها يا ترى!؟

و«قانون السلاح»..

هل مازال على «البال»!؟

● وبالمقابل أيضاً لم يعد هناك من يتحدث عن قانون السلاح أو يطالب مجلس النواب بمناقشته!!

المشكلة أن القانون لايتم ذكره إلاّ حين يبادر أحد المسئولين بالتذكير به.. أو مع نهاية كل عام مالي حين تنشط الكثير من منظمات ومؤسسات المجتمع المدني وتقوم بتنظيم ندوات وورش وحلقات نقاشية يكون «قانون السلاح» أحد عناوينها البارزة!!؟..

والسؤال يطغى: هل مازال القانون في رفوف مجلس النواب أم أن «العصفورة» أخذته وطارت!؟..

وقوانين أخرى «مرحلية»..

متى يحين دورها!؟

● قوانين اخرى يكثر الحديث عنها حالياً.. كون «اصدارها»- كما يقولون- ستسهم في انجاح برنامج الإصلاحات..

قانون الذمة المالية..، قانون مكافحة الفساد..، وقانون المزايدات والمناقصات.. وغيرها من القوانين المطلوب مناقشتها «سريعاً» من قبل مجلس النواب حتى يتم تنفيذها وانجاح برنامج الإصلاحات.. ما رأي أعضاء المجلس: هل هذه القوانين بحاجة إلى مناقشة وإقرار سريعين أم أن «الإجازة» المقررة أجدى وأنفع!؟

وبالتالي هل سيتم الرقابة على تنفيذها «بعد الإقرار طبعاً» أم أنها ستبقى مجرد قوانين ليس إلاّ!!؟..

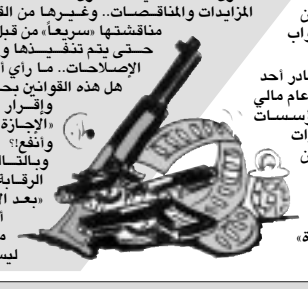

جهل أُسري وتجاهل مجتمعي

المعاقون.. بين رفضين

■ المعاقون هم فئة من المجتمع تضم المكفوفين، الصم، والبكم، وضعاف النظر الذي لايجدي معهم تصحيح النظر وضعاف السمع الذي لايجدي فيهم تصحيح السمع وكذلك المصابون بإعاقة جسدية وإن لم تقترن بعجز ظاهر يمنع أداء العمل ويدخل في هذه الفئة مبتور أحد الأطراف أو أكثر والمشلولون والمقعدون والمتخلفون عقلياً.. بطبيعة الحال هؤلاء المعاقون بحاجة إلى الرعاية الصحية والتربوية والتعليمية إلى جانب الرعاية المهنية والتأهيلية والاجتماعية فضلاً عن الرعاية الثقافية لتسهم في تنمية ثقافتهم العامة، فالمعاق هو أولاً وقبل كل شيء مواطن له ما لغيره من حقوق، وعليه ما عليهم من الواجبات التي تدخل في حدود قدراته وإمكاناته، ومن أول حقوقه حقه في العمل والرعاية وفي تنمية ثقافته العامة ووعيه الثقافي العام، وكما أن هذه الأمور هي حق فإنها واجب أيضاً لأنه لاغنى عنها لأي مواطن كان سوياً أم معاقاً..

■عدن/ أحمد محمد حسن

كيف نقيم واقع المعوّق في بلادنا؟

● تواجه الباحث أو المتخصص في دراسة الحالات الاجتماعية لواقع المعاق وما يرتبط به من رعاية اجتماعية ومهنية وثقافية، فإن أول عقبة تصادفه هو فقدان الكتابات والدراسات التقييمية، مع اقرارنا بوجود بعض الاشارات المتناثرة هنا وهناك في بعض الكتابات القليلة التي ظهرت عن المعاقين وأحوال رعايتهم الصحية والاجتماعية وتربيتهم الخاصة والتي يمكن أن ترشد الباحثين أو المتخصصين أو رجال الإعلام والصحافة لتقييم واقع الرعاية للمعاق في بلادنا.. بل لعل البعض من المختصين من رجال التربية وعلم الاجتماع والمسئولين في قطاع التامينات والخدمة المدنية يعزون هذا الاشكال الإنساني إلى جملة من الأسباب أهمها النقص في البيانات والاحصاءات الدقيقة الشاملة عن أحوال المعاقين وأنماط إعاقتهم وإمكانات وظروف رعايتهم.. ومثل هذا النقص في البيانات والاحصاءات الدقيقة الشاملة يجعل من الصعب على الباحث في أحوال المعاقين تحديد الحجم الحقيقي للمعاقين في بلادنا بشكل عام وتحديد حجم كل فئة من فئاتهم، أو درجة الإعاقة من كل نوع من أنواعها.. أما المشكل الاخر فيكمن في الفرق الواضح بين حجم الإعاقة في وجودها الواقعي وبين العدد الذي تستوعبه مؤسسات الرعاية والتاهيل، وهو ما يعني بحسب اعتقادهم عزلة عدد كبير من المعاقين عن المشاركة في التنمية والاسهام الايجابي نظراً لعدم تاهيلهم وإعدادهم.. بل لعل البعض من الباحثين في مراكز البحوث اليمنية في عدن يضيفون إلى جملة تلك الأسباب الآنفة الذكر سبب آخر وهو الافتقار العام للبحوث والدراسات اليمنية التي تتناول المشكلة من حيث عواملها وآثارها سواء بالنسبة للمجتمع أو الفرد ثم ما يتعلق بأكثر الأساليب ملاءمة لإعادة تاهيل المعاقين كمقدمة لدمجهم في عملية التفاعل الاجتماعي السوي بهدف اسهامهم في النشاطات الاقتصادية والاجتماعية..

◁ لايمكن رعاية المعاقين دون توفير مراكز الرعاية وأدوات التدريب والتأهيل

◁ الأسرة تسهم بدور سلبي في عزل الأطفال المعاقين

◁ تنفيذ قرار مجلس الوزراء سيضع حلاً لمشكلة توظيف المعاقين

نواقص تزيد المعاناة

● بل لعل أكثر النواقص خطورة تجاه معاناة المعاق كما يفيد أحد أعضاء مجلس الآباء في مديرية التواهي بعدن هو النقص في وعي أولياء الأمور بمشكلات أولادهم المعاقين وبالطرق السليمة لمعاملاتهم وبالدور الذي ينبغي أن يقوموا به في مساعدة أولادهم المعاقين على التغلب على إعاقتهم والتكيف معهم وفي توفير الجو النفسي الملائم والحياة الأسرية والطبيعية لهم وفي الدفع بهم إلى الالتحاق بما يتوافر في بلدهم من معاهد ومؤسسات تسعى لتعليمهم وتدريبهم وتاهيلهم وإدماجهم في حياة مجتمعهم وتشغيلهم في عمل مناسب يحقق لهم كرامتهم واستقلاليتهم.

رأي التربويين

● في حين ترى الأخت مرفت أحمد- مدرسة في ثانوية الشعب- ان هناك عادات وتقاليد سيئة تجعل الأسرة تخفي ما لديها من معاقين لما تشعر به من وصمة عار حيال وجود معاق بين أفرادها وتبالغ أحياناً في الاشفاق عليه ولا تتيح له قدراً من الاعتماد على النفس أو تلجأ إلى نبذه وإبعاده إلى أية مؤسسة خارج الأسرة أو عزله قدر المستطاع عن الاتصال أو الاحتكاك بالعالم الخارجي.. وعزت هذا السلوك لدى بعض الأسر إلى قلة وعيهم بأبعاد مشكلة إعاقة أولادهم وبالدور الذي يجب أن يقوموا به تجاههم واخراجهم من العزلة التي يعيشونها..

وأستدلت المربية مرفت أحمد بظاهرة يعاني منها الوطن اليمني وتتشابه فيها الأقطار العربية تقريباً حيث استدلت بما خرجت به إحدى الدراسات البحثية التي قام بها أحد التربويين العرب حول تربية المعاقين في البلدان العربية التي أظهرت ان الوالدين وأفراد الأسرة غالباً ما يميلون إما إلى رفض المعاق وعدم الاكتراث به وخاصة إذا كان متخلفاً ذهنياً أو معاقاً سمعياً أو يميلون إلى حمايته حماية سالبة، فيقتلون فيه الاعتماد على النفس وروح المبادرة ويولدون فيه روح التبعية والعجز أو التمرد أو العدوانية.

كما بينت هذه الدراسة اتجاهات أولياء الأمور نحو أطفالهم المعاقين حيث تباينت الاتجاهات في تقبل الطفل، والحماية السالبة، وإنكار الإعاقة، واللامبالاة مع الاهمال والرفض الصريح وبينت النتائج أن ٤٥٪ من أولياء الأمور يتقبلون أطفالهم المعاقين وان ٣٨٪ منهم يحمونهم حماية سالبة وأن ١٧٪ لايهتمون بهم أو يرفضونهم وأن الطبقات ذات المكانة الاجتماعية العليا أكثر رفضاً لمعاقيها وان نسبة إنكار الإعاقة أو رفضها مرتفعة فيها بالنسبة إلى ما يلاحظ لنفس الاتجاهات في الطبقات الوسطى أو دون ذلك.أما البعض من المهتمين بشؤون الرعاية الثقافية للطفل المعاق في عدن أجزموا بحالة الضعف في خدمات ووسائل التثقيف العام المستمر الخاصة بالمعاقين وهي أضعف في مستوياتها كماً ونوعاً فهناك شحة في البرامج الإذاعية والتلفزيونية الخاصة بالمعاقين أو بالنسبة للمجلات أو في مجال المكتبات أو حتى المسارح أو النوادي أو الجمعيات الخاصة بهم.. لكي يستطيعوا فيها الالتقاء مع بعضهم بعضاً ويتجنبوا بالذهاب إليها العزلة والضيق، إلى جانب إتاحة الفرصة أمامهم للاشتراك في النوادي الرياضية والعلمية والثقافية.

ضعف التدريب

● ومن واقع ملاحظتنا الميدانية لبعض المراكز والمؤسسات التربوية في عدن فالحقيقة لسنا أن هناك نقصاً في الأدوات الضرورية لتسيير العملية التربوية بالنسبة للمعاقين الذين تتولى رعايتهم تلك المؤسسات فإنها من باب أولى تنقصها الأجهزة الفنية الخاصة لتسيير عملية تعليم المعاق وتسهيل فهمه للمادة المدرسية، وهذا النقص لا يقتصر على الجانب التربوي وإنما أيضاً في المعاهد الفنية التي تنقصها الكثير من أدوات التدريب التي ستساعد المعاق على تاهيله وأخراجه إلى سوق العمل، وهناك نقص واضح في مجال التثقيف حيث تعاني جمعيات المعاقين من شحة في الكتب الثقافية والخاصة بثقافة الطفل المعاق وتنمية مداركه الثقافية..

معاناة في التوظيف

● من المعلوم أنه قد صدر في السنوات القليلة الماضية قرار من قبل مجلس الوزراء بتوظيف بنسبة ٥٪ من المعاقين لدى مؤسسات وأجهزة الدولة لكنه بحسب قول رئيس جمعية المعاقين في المنصورة الذي عبر عن حزنه بأسف «ان معظم الجهات الرسمية لم تنفذ هذا القرار سوى القلة القليلة لاتتجاوز ٨٪ وإن نفذته فإنها تنفذه على مضض» وضرب لي مثلاً على تعنت بعض مديري العموم في أحد المرافق العامة في عدن أنه ذهب إلى المرفق المعين لديه توجيه بالتوظيف بحسب قرار مجلس الوزراء إلاّ أن هذا المسئول قابله بسخرية قائلاً له «لاتوجد أعمال لدينا للأسواياء فكيف نوفر عمل للمعاقين» واستطرد في سخريته مخاطباً المعاق: «أنت الآن لم تقدر تطلع السلم وهذا يعني انني سأوظف أيضاً موظف آخر ليساعدك على الطلوع إلى مكان العمل؟!!»..

الحاجة تدعو إلى إجراء احصائيات دقيقة عن المعاقين ومعاناتهم

كيف نساعد المعاق؟

● مطلوب لمساعدة المعاق والتخفيف من معاناته بوضع خطة حكيمة لتنمية طاقة المعاق الإبداعية والمهنية والثقافية والتغلب على آثاره النفسية السلبية وعلى اشباع حاجاته الأساسية لإدماجه في حياة مجتمعه وهذا لايمكن أن يتحقق ما لم يكن هناك احصاء دقيق للمعاقين في بلادنا وتصنيف إعاقتهم تصنيف دقيق والعمل على توفير المراكز العصرية للمعاقين وتاهيلهم وتوفير الأجهزة والإمكانات التاهيلية اللازمة لتاهيلهم وإدماجهم مع الطلاب الأسوياء في جميع المراحل الدراسية وتوفير الكادر المختص أكاديمياً بتربية وتعليم المعاقين والعمل على الزام جميع مؤسسات الدولة ومرافقها الحكومية بتوظيف المعاق بحسب النسبة التي قررها مجلس الوزراء لتوظيف المعاق وعلى السلطة المحلية ان تراقب تنفيذ هذا القرار.

رسائل عاجلة

المرضون العاملون في مستشفى السبعين يناشدون رئيس الجمهورية

توجيهاتكم لم تنفذ!!

■ وصلت إلى مقر الصحيفة شكوى من عدد من الممرضين والممرضات العاملين في مستشفى السبعين للولادة وأمراض النساء والأطفال بصنعاء يناشدون رئيس الجمهورية وفيها:

«نحن تسعة أشخاص من الكادر العامل في قطاع التمريض بمستشفى السبعين سبق وأن تقدمنا بشكوى إلى رئيس الجمهورية نطالب فيها بالتوجيه إلى المعنيين في المستشفى بتثبيتنا وكان عددنا ضمن الكشف المقدم إليه ٧٤ شخصاً..»..

مشيرين إلى أنهم فوجئوا باستثنائهم من التثبيت رغم التوجيهات الصريحة من رئيس الجمهورية والقاضية بمعالجة أوضاع ٧٤ ممرضاً وممرضة واستكمال تثبيتهم أسوة بزملائهم..

وأضاف الشاكون: لاندري ما الأسباب التي دفعت القائمين على المستشفى بانتقاء بعضنا واستثناء البعض الآخر ومخالفة توجيهات رئيس الجمهورية..

الشاكون يأملون من رئيس الجمهورية اصدار توجيهاته إلى المعنيين لتسوية أوضاعهم أسوة بزملائهم ومحاسبة من تسببوا بعدم تنفيذ توجيهاته السابقة..

□ □ □

لإخدرات.. أضرار.. ومكافحة..

ولكن: كيف يتم ادخالها!؟

● دائماً ما نقرأ أو نسمع عن عمليات ضبط كميات كبيرة من المخدرات في بلادنا..، ورغم أن ذلك يدخل ضمن الجهود الوطنية التي تقوم بها الإدارة العامة لمكافحة المخدرات وتستحق عليها الشكر والتقدير، إلاّ أن السؤال القائم يبحث عن كيفية دخولها إلى الوطن!؟..

اليوم تحتفي بلادنا مع سائر بلدان العالم باليوم العالمي لمكافحة المخدرات..

وبهذه المناسبة تنظم الإدارة العامة لمكافحة المخدرات بالمشاركة مع عدد من منظمات المجتمع المدني فعاليات توعوية بمخاطر وأضرار المخدرات.. وربما يتم- ضمن برنامج الاحتفال- إتلاف كميات كبيرة من المخدرات.. حتى يتم إخراج فعاليات الاحتفاء بشكل جميل..

ومع هذا البرنامج الحافل هل سيتم الإعلان أو الكشف عن رموز المتاجرين بالمخدرات في بلادنا لما يتسببون به من اضرار في حياة المجتمع.. أم أن القضية في مجملها لن تخرج عن إطار الحديث السائد: «ضبط وإحراق وإتلاف»!!

تهانينا

نبارك للاستاذ/ محمد صايم خليل رئيس مركز المعلومات بالأمانة العامة لحصوله على درجة الماجستير في علوم الحاسوب من جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا وعقبى للدكتوراة

المهنئون/ قيس النزيلي- يحيى الحسوسة- صلاح مقبل- وليد العدلة- عمر المسوري- عبدالعزيز العنسي

ألف مبروك

من أعماق قلوبنا نهنئ الطالبة نرمين فيصل عساج بمناسبة نجاحها إلى الصف السادس في مدرسة مجمع هائل بمدينة تعز.. تهانينا وألف مبروك..

المهنئون: نعيم محمد صالح فاطمة عبدالملك عائدة محمد علي هدى محمد علي هالة محمد أحمد شيماء عبده زيد

مبروك النجاح

من أعماق قلوبنا نهنئ الطفلة هويدا أحمد احمد المروني بمناسبة النجاح والتفوق في مدرسة فرسان المعرفة فألف ألف مبروك..

المهنئون: والدكم/ احمد احمد المروني هاشم أحمد المروني

تهانينا

أجمل التهاني والتبريكات نهديها للأخ/ فهمي الأغبري .. وذلك بمناسبة عقد القران وقرب الزفاف..

تهانينا وألف مبروك.

المهنئون: احمد الأغبري- محمد الجرادي

تهانينا النجاح

أجمل التهاني والتبريكات محملة بالفل والرياحين نزفها إلى / عائش أحمد محمد رزق المطري بمناسبة نجاحه من الصف السابع إلى الصف الثامن وحصوله على المرتبة الثالثة على مدرسته. تهانينا وألف مبروك.

المهنئون: عبدالله محد رزق المطري- محمد المطري- خالد محمد حسين القاضي- وجميع الأهل والاصدقاء..